

«مبادرة رابين» مناورة في فراغ

بتاريخ ١٩ كانون الثاني (يناير) الماضي، طرح وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، خطة لحل مشكلة الضفة الفلسطينية وقطاع غزة المحتلين. ولم تتضمن الخطة، في جوهرها، أي جديد عمّا سبقها من الخطط والمشاريع التي دأب المسؤولون الاسرائيليون على طرحها منذ العام ١٩٦٧. إلا أن الجديد في الموضوع، هو الظروف التي تطرح فيها مثل هذه المشاريع، وأهمها، على الاطلاق، الانتفاضة الفلسطينية المتواصلة، وما أحدثته من تأثيرات في الأطراف الاقليمية والدولية المعنية بأزمة الصراع العربي - الاسرائيلي؛ خاصة وأن المشروع يطرح من قبل الوزير الاسرائيلي المكلف، رسمياً، من قبل الحكومة الاسرائيلية، بإدارة شؤون المناطق المحتلة وقمع الانتفاضة.

ففي لقائه مع المراسلين الصحافيين لشؤون المناطق المحتلة في مكتبه، عرض رابين تفاصيل خطته المرحلية التي «تستند الى الخطوط الاساسية للحكومة»، حيث تشمل المرحلة الاولى فترة هدوء تستمر من ثلاثة الى ستة شهور، تجرى، بعدها، انتخابات لاختيار ممثلين من السكان، شرط التزامهم بمبدأ أن المفاوضات السياسية مع اسرائيل «هي الطريق الى حل النزاع». ويتم، في المرحلة الثانية، تطبيق الحكم الذاتي الموسع، أو سلطة ذاتية ترعى الحياة اليومية للفلسطينيين، على أن تبقى المستوطنات اليهودية ضمن اطار الحكم الذاتي، وتشرف القوات الاسرائيلية على الامن. وستحدد مناطق الحكم الذاتي عبر المفاوضات بين اسرائيل والممثلين الفلسطينيين المنتخبين. ويجرى، في المرحلة الثالثة، ربط السلطة الذاتية في اطار فيدرالي مع الاردن، أو مع اسرائيل (يديعوت احرونوت، ١٩٨٩/١/٢٠).

وفي اطار رده على أسئلة الصحافيين، أكد رابين معارضته اجراء مفاوضات مع م.ت.ف. وأعلن رفض اسرائيل لاشراف دولي على المناطق المحتلة. ولم يتطرق الى مسألة ما سوف يحدث اذا كان بين الممثلين المنتخبين شخصيات موالية لـ م.ت.ف. وأوضح رابين أن خطته تمثل وجهة نظره الشخصية، وأنه يعترزم طرحها للنقاش في الحكومة (عل همشمار، ١٩٨٩/١/٢٠).

وفي فترة لاحقة، عاد رابين وشرح جوانب أخرى من خطته لاعضاء كتلة المعارخ في الكنيست الاسرائيلي، وأوضح أن مبادرته تهدف الى «التصدي لـ م.ت.ف. في الخارج، وتشجيع سكان المناطق [المحتلة] للجلوس على مقعد سائق العربة، واستمرار الرد، بقوة، على العنف». وأضاف، موجهاً حديثه الى منتقدي مشروعه، أن من لا يريد الملك حسين عليه أن يقبل الفلسطينيين، حيث لا يزال لدينا خيار الأ «إمّا م.ت.ف. في الخارج أو ممثلي سكان المناطق [المحتلة]» (يديعوت احرونوت، ١٩٨٩/١/٣١). واعترف - حسب رأيه - بأن حل المشكلة الفلسطينية يتطلب الوقوف على ركيزتين: «الاولى سياسية، والاخرى أمنية. ولا يكفي الاستناد الى ركيز واحدة» (دافار، ١٩٨٩/١/٣١). وأكد انه لا يمكن الوصول الى حل بدون سكان المناطق المحتلة: «ليس لدي شك في أن على اسرائيل أن تقرر، اليوم، الى جانب استخدام القوة تجاه العنف، ماذا ومع من تريد أن تتفاوض؟» (دافار، ١٩٨٩/١/٣١).

انتقادات من اليمين واليسار

اتّسم الموقف الرسمي، والحزبي، ازاء خطة رابين بالتجاهل والنقد من اليمين واليسار، ولكل أسبابه وتبويراته، بينما تناولتها الصحافة الاسرائيلية بالشرح والتحليل، وربطتها بمختلف التطورات والاحداث الجارية في المنطقة، والعالم، على صعيد النزاع العربي - الاسرائيلي، بشكل عام، والنزاع الاسرائيلي - الفلسطيني،